وفكرا ومصلحة، هو امر مرفوض، وممارسة مثل هذا الانسلاخ تعني التعجيل بحركة التطوّر المجتمعي المنتمي الى حضارة الأمة من قاعدة الثورة المجتمعية الواسعة.

٤ ــ الاصرار، منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن، على ان يكون وجود اسرائيل وامنها وحقنها المستمر بوسائل الحياة الاقتصادية والعسكرية هو مركز التفكير في منطقة الشرق الأوسط ومحوره، دون اي اعتبار للشعب العربي الفلسطيني وحقوقه، وحتى لشعوب دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها الحكومات الصديقة للولايات المتحدة والغرب بشكل عام. وهذا الموقف يتفق مع النقطة السابقة، اي اخضاع بالفرض لشعوب المنطقة وحكوماتها لتبني الفكر الأميركي والسياسة الأميركية ــ الاسرائيلية؛ وهذا يؤدي الى خلق وتنمية روح العداء تجاه الغرب وسياسته في الشرق الأوسط، ويمنع، او يعرقل بقوة، كل امكانيات التعامل على قاعدة المصالح المشتركة. ولتوضيح هذه النقطة نعطي بعض الأمثلة الحديثة:

١ ــ ان اميركا والغرب، الأب الروحي ومصدر القوة العملية، لما حصل في الأمم المتحدة من تبنٍ لقرار تقسيم فلسطين الذي يعني اعطاء ٥٤ ٪ من فلسطين الى اليهود واقامة دولتين عربية واسرائيلية ــ صهيونية في فلسطين، ومع هذا فقد تخلت اميركا والغرب عن هذا الالتزام بالنسبة للدولة الفلسطينية. كما تخلت عمليا عن التزامها بقرار الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى فلسطين.

٢ ــ ان قرار ٢٤٢ ينص على عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة وعلى حق دول المنطقة ان تعيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وهذا يعني على الأقل الانسحاب من كل الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧، ان لم يكن من كل الأراضي المحتلة خارج حدود التقسيم، كما يعني ان حدود دولة اسرائيل موضع بحث. ولكن اميركا والغرب تبنيا خطوط ١٩٦٧ مع تعديلات لصالح اسرائيل، حدوداً لدولة اسرائيل، وهذا هو تفسير اسرائيلي لا علاقة له من قريب او بعيد بنص القرار ٢٤٢.

٣ ــ اصرار اميركا والغرب على الاعتراف الفلسطيني، عبر منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل، وعلى اقامة سلام تعاقدي وعلاقات سلام طبيعية معها كشروط مسبقة للحوار مع منظمة التحرير دون اي التزام مسبق بأي موقف فلسطيني. ان هذا يعني فرض الاستسلام على شعب فلسطين من موقع يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة وميثاقها والقوانين الدولية المرعية؛ مع انه من المعروف بدون اي التباس، ان منظمة التحرير، وفق القوانين الدولية، لا تملك حق الاعتراف باسرائيل او حتى رفضه، لأنها تمثل نضالا يستهدف استعادة السيادة الفلسطينية باقامة دولة فلسطينية مستقلة، وليس ممارسة السيادة لأنها ليست دولة. وهذا من اوضح قواعد الديمقراطية في العالم.

ان السيد ريغان قال مؤخرا ما يلي، كما نشرته جريدة الهيرالد تربيون: «ان منظمة التحرير الفلسطينية هي التي وصفت نفسها بأنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وليس الشعب، لأنها ليست منظمة ديمقراطية ولكن اذا اعترفت باسرائيل يمكن ان تصبح منظمة ديمقراطية».